



سياسة

آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها للجمعية الخيرية

ببني سعد

رقم التسجيل (٢٨٤)



سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة:

أ- بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.



- تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

أ- مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ت- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

ث- مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.



المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (٣) في دورته (٤) هذه السياسة في ١٤٤١/٣/٢١هـ. وتحل هذه السياسة محل جميع السياسات الموضوعة سابقا.

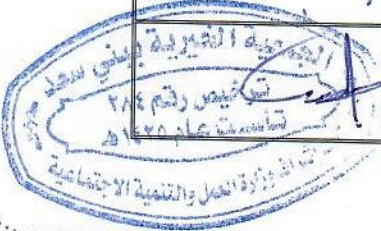


الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

١٤

توقيع اعضاء مجلس الادارة على السياسة واعتمادها:

م	الاسم	المهمة	التوقيع
١	عالي رجا الله عازب الذويبي	رئيس الجمعية	
٢	سلطان حسين عوض الله النفيعي	نائب الرئيس	
٣	عبد العزيز رداد عبد الله الربيعي	امين الصندوق	
٤	محمد مبارك مصلح الخديدي	الامين العام	
٥	احمد محمد عوض الله الشهيب	عضو	
٦	ابراهيم قليل عوض الثبتي	عضو	
٧	ياسر مسفر سراج السيلي	عضو	
٨	يوسف مستور عوض الثبتي	عضو	
٩	عبد العزيز مبارك علي النفيعي	عضو	
١٠	عبد الله محمد حسين الذويبي	عضو	
١١	مساعدا ظافر محمد السعدي	عضو	





الرقم :
التاريخ : / / ١٤
المشروعات :

توقيع الموظفين والموظفات على العلم بالسياسة:

م	الاسم	المهمة	التوقيع
١	خيران مستور عوض الثبتي	مدير عام الجمعية	
	أحمد مشلي سعيد النفيعي	كاتب وأمين مستودع	
٢	فهد مستور عوض الثبتي	محاسب	
٣	ماجد عوض حسين النفيعي	باحث اجتماعي	
٤	مطلق حمدان عوض الله النفيعي	حارس أمن	
٥			
٦			
١٢			
١٣			
القسم النسائي			
١٥	نوف سعيد عوض الثبتي	باحثة اجتماعية	
١٦			
١٧			

